تاريخ المحاضرة: 2023-01-28

محاضـــــرة من تقـــــــديم

الدكتور/ عز الدين عاشور

حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

الصالـــــون رقم 51

ضمن نشاطات

الفضاء الفكري بحزب

السلام والازدهار

عرض تقديمي بعنـــــــوان:

القوى العاملة في القطاع الحكومي في ليبيا وآثارها على المالية العامة

دور السياسة المالية في تحفيز الأنشطة الاقتصادية من خلال دعم الاقراض وإعادة هيكلة المصارف المتخصصة ، وتعزير دور القطاع المالي

د. عزالدين المبروك عاشور

5 نوفمبر 2022

تعريف السياسة المالية

تعددت تعريفات السياسة المالية في الادب الاقتصادي ولكن في مجملها تتلخص في فكرة تدخل الحكومة في أحداث التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني ويمكننا القول بأن السياسة المالية هي:

"مجموعة الاجراءات والتدابير الرشيدة التي تتبعها الحكومة في التعامل مع عناصر المالية العامة (الايرادات والانفاق) بقصد تحقيق الاهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية واستقرار الاقتصاد الكلي "

تطور السياسة المالية

مرت السياسة المالية بعدت تطورات وفقاً للمذاهب الاقتصادية في العالم ، ففي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة ، اي أن السياسة المالية لا تتدخل في الشأن الاقتصادي الا في تقديم الخدمات الاساسية المتعلقة بالأمن الخارجي والداخلي والعدل ، وتوفير الخدمات الاساسية وكان من مناصري هذا الراي ديفيد ريكاردو ، جون ستيوارت ميل ، الفريد مارشال، إلا ان التطورات السياسية والاقتصادية التي مرت بالعالم خلال الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي والتي تمثلت في الكساد العظيم والحرب العالمية الثانية دعت الى تغيير بعض المفاهيم لدى المدرسة الرأسمالية

تطور السياسة المالية (تابع)

حيت بدأت الدعوة الى مزيد من التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية ، ونتاج لذلك ظهرت نظرية كنز الاقتصادية والتي تقوم على اساس أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما ادعى انصار النظرية الكلاسيكية ، بل ينبغي تدخل الدولة للوصول الى التوازن الاقتصادي ، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة في مرات عديدة ضرورة تدخل الدولة لإصلاح الخلل

اهداف السياسة المالية

للسياسة المالية اهداف متعددة تسعى الحكومات الى تحقيقها عبر مجموعة من الاجراءات والتدابير ومن اهمها :

1- التخصيص الامثل للموارد : تهدف السياسة المالية الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد العامة والخاصة في المجتمع وتحقيق كفاءة عالية في استخدام تلك الموارد وذلك عن طريق التوجيه ، والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة ادوات السياسة المالية المتعلقة بالإيرادات والانفاق والضرائب و سياسات الدعم بمختلف اشكاله .

اهداف السياسة المالية (تابع)

2- التوزيع العادل للدخل : تسعى السياسة المالية الى تحقيق توزيعاً عادلاً للثروة والدخل في المجتمع ، وضمان عدم حدوث خلل كبير في توزيع الدخل في المجتمع ،ويتم ذلك عبر منظومة الضرائب ، ومنظومات الدعم والحماية الاجتماعية ، واتاحة فرص متكافئة ام افراد المجتمع في ممارسة الانشطة الاقتصادية وضمان المنافسة العادلة بين افراد المجتمع .

اهداف السياسة المالية (تابع)

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من اهم الاهداف التي تسعى اليها السياسة المالية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الانتاج والتشغيل ، والاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود، بل يعني الوقاية من التقلبات في الانتاج والدخل والمستوى العام للأسعار ، حيت غالبا ما تمر الاقتصادات بفترات يمكن ان يشهد فيها الاقتصاد فترات من الركود والكساد والانتعاش والتضخم والبطالة ، وهنا يأتي دور السياسة المالية في معالجة المظاهر السلبية والخلل الذي يمر به الاقتصاد الوطني .

.

السياسة المالية في ليبيا

تعاني من مشاكل كبيرة لعل اهمها:

- التذبذب الذي يحدث من فترة الى اخرى في جانبي الإيرادات والمصروفات مما يعرضها الى مخاطر عدم الاستدامة المالية.

- عدم قدرة السياسة المالية في تحقيق هدف التنوع في الاقتصاد الوطني لما يزيد عن نصف قرن.

السياسة المالية في ليبيا
(تابع)

- الاستخدام غير الكفؤ للموارد العامة وتدني جودة الانفاق العام.
- غياب اهداف محددة للسياسة المالية قابلة للقياس .
- القصور في ادارة المالية العامة في اعداد وتنفيد الميزانية .
- غياب الانضباط المالي.

السياسة المالية في ليبيا (تابع)

الدعم لا يوجه للطبقات الهشة في المجتمع فقط

عدم فاعلية النظام الضريبي في تمويل الميزانية ولا يساهم بشل واضح في اعادة توزيع الدخل ، وتوجيه الانشطة الاقتصادية

كيف يمكن للسياسة المالية أن تساهم في دعم الانشطة الاقتصادية

مكن للسياسة المالية ان تلعب دوراً مهماً في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو في الناتج المحلي
لإجمالي وزيادة معدلات الاستخدام وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق توزيعاً
عادلاً للدخل في المجتمع ودعم الفئات المحدودة الدخل وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات

ولعل من اهم الوسائل التي يمكن للسياسة المالية ان تنتهجها ، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ؛ هو حفيز المؤسسات المالية (المصرفية وغير المصرفية) في تسهيل الوصول للتمويل في الاقتصاد لوطني ، وتعزيز الاستثمار العام والخاص إن ذلك يخفف العبء على الميزانية العامة ، ويسهم في حقيق الاستدامة المالية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي

كيف يمكن للسياسة المالية أن تساهم في دعم الانشطة الاقتصادية (تابع)

يكون دور السياسة المالية من خلال تقليل المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وعلى الأخص تمويل المنشأة الصغرى والمتوسطة والمشروعات الإسكانية والزراعية والصناعية وقطاع الخدمات ، إن ذلك يمكن أن يتم من خلال منظومة لدعم وضمان الاقراض والائتمان ، تساهم المالية العامة بدوراً كبيراً في دعم مؤسساتها لتلعب دوراً مهماً في تخفيف مخاطر الاقراض والائتمان بشكل عام ، وخاصة في الظروف الاقتصادية الصعبة ، وتحفز المؤسسات المالية على الانخراط في تمويل الأنشطة الاقتصادية ، وقد انتهجت دول كثيرة (نامية ومتقدمة) هذا النهج في دعم

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

لقد قامت الكثير من الدول (المتقدمة والنامية) بتعزيز الائتمان الممنوح للاقتصاد من خلال سياسات الدعم وضمان الائتمان ، نذكر منها على سبيل المثال:

_ـ قامت الحكومة الفدرالية في **المانيا** في السنوات الاخيرة برفع مستوى إطار ضماناتها لبنك التنمية "بنك الائتمان لإعادة الاعمار ("(KFW بنحو 362 مليار يورو) بإجمالي اعتمادات قدرها 822 مليار يورو وذلك لتيسير قروض لمؤسسات الاعمال وأصحاب المهن الحرة

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

وقامت **ايطاليا** بدعم بنك التنمية الحكومي " CASSA DEPOSITION E PRESTITI" من خلال صندوق الخزانة الذي انشاء حديثاً لضمان قروض بمبلغ 10 مليار يورو على الاقل لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة .

اعلنت **فرنسا** عن ضمانات بقيمة 300 مليار يورو للقروض المصرفية المقدمة للشركات التي تضررت بسبب ازمة فيروس كورونا ، بحيث يتولى إدارتها بنك التنمية المملوك للدولة ، بالإضافة الى خطة الدولة الى توسيع نطاق ضمانات القروض للمشروعات الصغرى والمتوسطة التي يقدمها بنك الاستثمار المملوك للدولة (BPI).

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

اطلقت الحكومة في **اليابان** برنامجًا للدعم المالي بمبلغ 1.6 ترليون ين ياباني موجهة لمؤسسات الاعمال متناهية الصغر والمشروعات الصغرى والمتوسطة وكان ذلك من خلال مؤسسة التمويل اليابانية وغيرها من المؤسسات ، ويهدف البرنامج الى اتاحة الفرصة لقروض غير معززة بضمانات وبدون فوائد للشركات المتضرر بسبب الازمة .

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

اطلقت **المملكة المتحدة** برنامج" قروض تعطل الاعمال" بسبب فيروس كرونا ، وقد تولى ادارة البرنامج بنك الاعمال البريطاني ((BBBالمملوك للدولة والذي يقدم للمقترضين ضمانات بنسبة 80% من القروض بحد اقصى 1.2 مليون جنيه استرليني وإعانة دعم لمدفوعات الفائدة

تقدم بنك الاستثمار الاوربي باقتراح يقضي بتبني برنامج ضمان ائتماني لجميع البلدان الاوربية بقيمة 25 مليار يورو .

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

على مستوى البلدان الصاعدة قامت **البرازيل** بالتوسع في ضمان الائتمان عن طريق بنك كايسا وبنك دو برازيل بمبلغ 150 مليار ريال برازيلي ، وذلك لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ، قامت كولومبيا ايضاً بخطوات مشابهة عبر بنك ليدكس لدعم الانشطة الاقتصادية وعلى وجه التحديد المشروعات الصغرى والمتوسطة وأصحاب المهن .

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

في **تركيا** اعلنت عدد من البنوك مثل زراعات بنك و فأكيد بنك وهالك بنك عن اتخاد جملة من التدابير شملت تأجيل استحقاق بعض القروض لفترات قصيرة واعفاء من الفوائد وإعادة هيكلة بعض القروض بفترات سماح تصل الى ستة شهور ، قد قامت كوريا ايضاً عن طريق البنوك المملوكة للدولة بإجراءات مشابهة.

تجارب بعض الدول في دعم وضمان الإقراض (تابع)

قامت **السعودية** عن طريق بنك التنمية الاجتماعية السعودي بتقديم برنامج براس مال 12 مليار ريال سعودي لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة إثناء أزمة كرونا والاسر محدودة الدخل .

الاجراءات السابقة توضح اهمية الدور الذي تضطلع به السياسة المالية في دعم وتحفيز الانشطة الاقتصادية وخاصة في ظروف الازمات .

السياسة المالية في ليبيا في مجال دعم الانشطة الاقتصادية

لقد انتهجت الدولة الليبية ، خلال العقود الأربع الماضية سياسة الدعم المباشر للأنشطة الاقتصادية من إسكان وصناعة وزراعة ومنشأة صغري ومتوسطة ، وذلك من خلال ضخ الأموال من فترة إلى أخرى في اربع مصارف متخصصة (مصرف الادخار والاستثمار العقاري ، مصرف التنمية ، المصرف الزراعي ، المصرف الريفي) وقامت تلك المصارف بإقراض تلك المبالغ التي تم تخصيصها ، والتي تجاوز اجماليها 15 المليار دينار لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إلا أن هذا الأسلوب كان دئما يعتمد على الظروف التي كانت تمر بها المالية العامة ، وأفقد الى عامل الاستدامة بسبب عدم استقرار موارد ميزانية الدولة من فترة الى اخرى ، والامر كان يعتمد على موارد الدولة والتي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات من قطاع النفط والتي تشكل ما يزيد عن 95% من موارد تمويل الميزانية، والمصدر الأساسي للحصول على النقد الأجنبي

السياسة المالية في ليبيا في مجال دعم الانشطة الاقتصادية (تابع)

تلك الموارد تتأثر سلباً وإيجاباً بأسعار النفط في الاسواق الدولية والتي غالبا ما تشهد تقلبات كبيرة من فترة الى اخرى ، كما ان المصارف المتخصصة لم تستطيع إعادة تدوير تلك المبالغ التي تم ضخها في تلك المصارف المتخصصة وإعادة إقراضها وذلك لضعف عمليات تحصيل القروض، وأدت تلك السياسة الى اقصى المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى من ان تلعب دوراً مهماً في استدامة عمليات تمويل الأنشطة الاقتصادية ، ولم تكتسب الخبرة الكافية في ادارة مخاطر الاقراض ، وحرم الاقتصاد الوطني من توظيف فائض السيولة في القطاع المصرفي التجاري والذي تجاوز في المتوسط 40 مليار دينار ، ويصل اليوم الى اكثر من 50 مليار دينار ، في تمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف المجالات ، وقد اظهرت اخر بيانات متاحة ان رصيد القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة قد تجاوز 10 مليار دينار ، كان يمكن اعادة تدوير معظمها ادا ما كانت عمليات جباية اقساط القروض تتم بشكل جاد .

أصول وخصوم مصرف الإدخار والإستثمار العقاري
Assets & Liabilities of Saving & Real Estate Investment

Table No. (18)
In Millions of LYD

جدول (18)
بالمليون دينار ليبي

إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم Total Assets = Liabilities	Liabilities الخصـــوم				Assets الأصـــول				نهـــاية End of
	خصوم أخرى Other Liabilities	إقتراض من جهات محلية Loans from Domestic Institutions	الودائع لأجل Time Deposits	راس المال والإحتياطيات Capital & Reserves	أصول أخرى Other Assets	القروض Loans	مساهمات وإستثمارات Shares & Investments	ودائع لدى مصارف محلية Deposits with Resident Banks	
590.8	134.5	29.3	65.9	361.1	18.3	493.4	27.9	51.2	1998
621.3	141.3	37.3	81.6	361.1	23.2	525.6	40.4	32.1	1999
693.2	99.1	114.4	118.6	361.1	49.1	489.1	66.5	88.5	2000
1,174.8	100.2	574.7	138.8	361.1	50.1	572.0	81.5	471.2	2001
1,227.9	116.1	573.3	177.2	361.3	51.1	836.3	87.1	253.4	2002
1,443.3	122.8	2.0	217.5	1101.0	67.7	1,015.2	111.9	248.5	2003
1,583.2	273.6	0.7	207.9	1101.0	49.6	1,107.1	117.5	309.0	2004
2,781.3	345.2	0.0	1,334.6	1101.5	48.8	1,924.6	121.2	686.7	2005
4,584.8	342.7	0.0	3,140.6	1101.5	66.5	3,379.0	244.9	894.4	2006
6,191.3	343.8	0.0	4,722.8	1,124.7	86.8	4,615.2	425.5	1,063.8	2007
7,803.1	451.5	0.0	6,226.8	1,124.8	325.2	5,556.3	612.5	1,309.1	2008
8,670.8	461.8	0.0	7,083.8	1,125.2	352.7	6,214.9	1,171.6	931.6	2009
9,958.8	462.3	0.0	8,370.7	1,125.8	365.7	6,538.3	1,426.9	1,627.9	2010
10,765.0	481.9	0.0	9,157.3	1,125.8	391.4	7,180.5	1,517.5	1,675.6	2011
11,200.7	473.5	0.0	9,601.4	1,125.8	406.8	7,135.8	1,540.7	2,117.4	2012

Source: Saving and Real Estate Investment Bank .

المصدر : مصرف الإدخار والإستثمار العقاري .

أصول وخصوم المصرف الزراعي
Assets & Liabilities of Agricultural Bank

Table No. (14)

In Millions of LYD

جدول (14)

بالمليون دينار ليبي

إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم Total Assets = liabilities	Liabilities الخصـوم			Assets الأصـول					نهـاية End of
	خصوم أخرى Other Liabilities	الودائع تحت الطلب Demand Deposits	رأس المال والإحتياطيات Capital & Reserves	أصول أخرى Other Assets	القروض Loans	مساهمات وإستثمارات Shares and Investments	ودائع لدى المصارف بما فيها مصرف ليبيا المركزي Deposits with local Banks incl. CBL	نقدية Cash	
682.0	202.2	26.8	453.0	163.8	370.5	1.9	145.0	0.8	**2004**
1,381.8	895.0	32.8	454.0	325.3	717.0	1.9	306.5	31.1	**2005**
1,484.0	993.7	30.4	459.9	43.6	1,175.0	1.9	207.0	56.5	**2006**
1,675.9	1,150.0	70.4	455.5	30.3	1,370.0	35.2	177.0	63.4	**2007**
1,632.6	1,136.4	39.2	457.0	57.7	1,475.0	35.4	63.8	0.7	**2008**
1,603.5	1,116.2	28.3	459.0	45.8	1,458.2	35.4	63.4	0.7	**2009**
1,813.7	1,324.0	29.4	460.3	298.8	1,442.3	35.0	7.0	30.6	**2010**

Source : Agriculture Bank .

المصدر : المصرف الزراعي .

أصول وخصوم مصرف التنمية
Assets & Liabilities of Development Bank

Table No. (16)

In Millions of LYD

جدول (16)

بالمليون دينار ليبي

الإجمالي الكلي للأصول Grand Total Assets	الحسابات المقابلة Contra Accounts	إجمالي الأصول Total Assets	Assets الأصول								نهـــاية End of
					إستثمارات طويلة الأجل Long Term Investment		Current Assets		الأصول المتداولة		
			الأصول الأخرى Other assets	الأصول الثابتة Fixed assets	القروض Loans	المساهمات والإستثمارات Participations and Investments	فوائد وإيجارات مستحقة Interest & rent payable	المدينون Debitors	ودائع Deposits	النقدية بالصندوق ولدى المصارف Cash in valut & in banks	
396.8	117.0	279.8	4.2	6.6	127.9	28.4	1.9	14.4	87.8	8.6	2000
701.6	168.2	533.4	4.7	7.2	212.0	29.1	2.4	8.8	177.3	91.9	2001
782.6	193.4	589.2	4.3	8.2	339.6	35.7	2.9	10.9	165.7	21.9	2002
1,406.2	544.2	862.0	4.7	7.0	429.0	40.3	3.2	11.9	290.6	75.3	2003
1,829.8	789.1	1,040.7	4.4	7.3	498.0	38.0	2.8	54.2	399.1	36.9	2004
2,457.8	812.0	1,645.8	6.0	7.4	502.7	40.8	3.0	235.4	627.6	222.9	2005
2,724.4	1,029.3	1,695.1	4.2	8.7	872.3	30.8	3.6	73.1	601.8	100.6	2006
3,274.0	1,422.8	1,851.2	2.0	10.5	812.4	15.7	1.4	198.8	685.3	125.1	2007
3,240.5	1,245.7	1,994.8	1.0	12.7	949.6	4.7	1.6	244.2	748.6	32.4	2008
3,133.1	1,245.7	1,887.4	7.0	12.9	1,012.0	20.1	0.6	456.8	370.5	7.5	2009
1,904.4	-	1,904.4	21.9	13.5	1,029.0	201.9	6.0	197.7	392.8	41.6	2010
2,202.7	-	2,202.7	22.9	12.3	1,112.4	192.1	19.4	208.1	401.0	234.5	2011
2,364.8	-	2,364.8	13.3	11.1	1,260.4	192.1	99.6	114.4	538.6	135.3	2012
4,079.7	1,683.5	2,396.2	2.7	12.1	1,338.4	202.4	149.9	91.1	554.4	45.2	2013
3,845.9	1,496.3	2,349.6	0.7	11.4	1,348.0	210.3	123.8	97.1	528.6	29.7	2014
3,920.9	1,589.7	2,331.2	4.1	10.5	1,337.2	210.3	132.4	102.8	510.6	23.3	2015
3,639.9	1,442.6	2,197.3	5.3	10.0	1,313.4	102.6	127.5	102.3	510.7	25.5	2016

Source : Development Bank.

المصدر : مصرف التنمية.

أصول وخصوم المصرف الريفي
Assets & Liabilities of Rural Bank

Table No. (20)
In Millions of LYD

جدول (20)
بالمليون دينار ليبي

Liabilities الخصـــوم					Assets الأصـــول						نهاية End of
إجمالي الخصوم Total Liabilities	خصوم أخرى Other Liabilities	المخصصات Provisions	ودائع ثابتة Fixed Deposits	رأس المال Capital Deposits	إجمالي الأصول Total Assets	الأصول الأخرى Other Assets	الأصول الثابتة Fixed Assets	القروض Loans	ودائع لأجل لدى المصارف Time Deposits with Banks	ودائع جارية لدى المصارف المحلية Deposits with Local Banks	
103.5	0.1	3.2	-	100.2	**103.5**	3.1	1.2	37.3	50.8	11.1	**2004**
254.2	0.2	3.8	150.0	100.2	**254.2**	14.5	6.2	139.2	55.5	38.8	**2005**
376.9	72.5	4.2	200.0	100.2	**376.9**	29.8	8.6	282.1	50.2	6.2	**2006**
492.6	188.3	4.1	200.0	100.2	**492.6**	26.5	9.5	412.6	30.0	14.0	**2007**
513.7	211.9	1.8	200.0	100.0	**513.7**	17.3	10.0	452.7	20.0	13.7	**2008**

آفاق دعم الانشطة الاقتصادية عن طريق المصارف المتخصصة ومؤسسات ضمان الاقراض

تأسيسا على ما تقدم ينبغي إعادة النظر في سياسة دعم الاقراض من خلال بعث و تعزيز مؤسسات ضمان الاقر
التي يمكن للحكومة ان تلعب دوراً مهماً تطويرها وتعزيز دورها في تحفيز المؤسسات المالية للانخراط في تم
الأنشطة الاقتصادية ، وهذا الدور يتلخص في تخفيف حدة المخاطر التي قد تواجه المؤسسات المالية اثناء
التمويل بصيغه المختلفة ، وللأغراض المختلفة كما انه من المهم جدا اعادة هيكلة المصارف المتخصصة لت
دوراً مختلفاً عن الأدوار السابقة في التمويل ، والذي كان يعتمد على ما يخصص لها من الميزانية الع

آفاق دعم الانشطة الاقتصادية عن طريق المصارف المتخصصة ومؤسسات ضمان الإقراض (تابع)

ينبغي على المصارف المتخصصة ان تبدل جهوداً كبيرة في تحصيل القروض المستحقة وإعادة تدويرها في الاقتصاد الوطني ، كما انه يمكن للمصارف المتخصصة ان تلعب دور الوسيط المالي بين المصارف التجارية التي تمتلك فائض سيولة كبير ، وبين المستفيدين من القروض ، و مما يساعد في ذلك هو الانتشار الجغرافي الواسع لفروع تلك المصارف المتخصصة . وخبرتها الفنية في تقييم جدوى المشروعات ، وبنيتها التحتية المتينة وتخصصها في انواع محددة من الأنشطة الاقتصادية وخاصة في المجالات العقارية والصناعية والزراعية والتمويل صغير الحجم ، وقد يكون ذلك من خلال اعادة هيكلة تلك المصارف المتخصصة وإعادة رسمتها لتصبح مصارف استثمارية قادرة على ادارة اموالها الذاتية وان تلعب دور الوسيط المالي مع المؤسسات المالية المصرفية التجارية وغير المصرفية من صناديق سيادية وشركات تأمين ، والبديل الاخر هو ان تتحول تلك المصارف المتخصصة الى مؤسسات لضمان الاقراض الممنوح من المصارف التجارية ، ويتم تنمية مواردها من المبالغ التي يتم تخصيصها عبر الميزانية لأغراض ضمان الاقراض

آفاق دعم الانشطة الاقتصادية عن طريق المصارف المتخصصة ومؤسسات ضمان الإقراض (تابع)

ينبغي ايضاً أن نجد طريقاً لدخول المؤسسات المالية غير المصرفية ، من شركات التأمين الخاصة والعامة ، والصناديق السيادية ، وصندوق الجهاد وصندوق التقاعد ، وصندوق ضمان الودائع ، والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ... وغيرها من الصناديق ، في المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الإسكانية من خلال التمويل عن طريق الصكوك الاسلامية المضمونة من قبل الحكومة .

ان الاقتصاد الوطني يمكن له ان ينمو من خلال تطوير وتعميق دور القطاع المالي ، وانخراط كافة مكوناته في توفير التمويل الضروري لحركة التنمية ، وينبغي تحفيز مؤسسات القطاع المالي من خلال عمليات ضمان الاقراض وتحمل الدولة العبء الأكبر من مخاطر الائتمان ، هذه السياسة التي ينبغي للحكومة ان تتبناها لتحقيق كفاءة اكبر للإنفاق العام وفرص اكبر لتمويل الأنشطة الاقتصادية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، ورفع معدلات الاستخدام ، وتحقيق توزيع افضل للدخل ، ليتحقق السلم والأمن الاجتماعي .

أهداف السياسة المالية في ليبيا في مجال دعم الأنشطة الاقتصادية للسنوات الثلاثة القادمة

ينبغي أن تهدف السياسة المالية الى تحفيز الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تسهيل عملية الوصول الى التمويل الضروري لخلق تنمية مستدامة ، وزيادة النمؤ في الناتج المحلي الاجمالي من خلال مشاركة مختلف الأنشطة الاقتصادية ، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، وتوفير فرص العمل ، وتحقيق معدلات استخدام عالية ، وعائد جيد للاستثمار ينعكس إيجابيا على استدامة المالية العامة من خلال تنويع مصادر الدخل ، وتحسين الإيرادات غير النفطية لتمويل الميزانية العامة للدولة .

تهدف السياسة المالية الى خلق فرص عمل للشباب في القطاع الخاص ، من خلال دعم عمليات بعت المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوفير الظروف المناسبة لنموها ، وتسهيل الوصول الى التمويل اللازم لها عبر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من خلال عمليات ضمان الاقراض

تهدف السياسة المالية ايضا الى تحفيز المؤسسات المالية للمساهمة بشكل فاعل في الاقراض لأغراض توفير السكن المناسب لأفراد المجتمع ، وكذلك المساهمة في تمويل مشروعات البنية التحتية من خارج الميزانية العامة للدولة ، ويكون ذلك من خلال التمويل عن طريق الصكوك الاسلامية التي توفر لها الدولة الضمانات اللازمة .

أهداف السياسة المالية في ليبيا في مجال دعم الأنشطة الاقتصادية للسنوات الثلاثة القادمة (تابع)

تهدف السياسة المالية الى دعم الأنشطة الصناعية وتجارة السلع والخدمات من خلال ايضا تسهيل الوصول الى التمويل الضروري عبر المؤسسات المالية في إطار سياسة ضمان الاقراض.

تهدف السياسة المالية ايضا الى دعم الأنشطة الاقتصادية الزراعية والحيوانية من خلال دعم عمليات الاقراض وخاصة الاقراض القصير الامد الذي يرتبط بدورة الانتاج النباتي والحيواني ، وهو ايضا ينبغي ان يتم عبر سياسة ضمان الاقراض .

متطلبات تنفيد السياسة المالية في مجال دعم الاقراض

1- ينبغي تطوير اداء المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وتعزيز قدرتها في مجال ممارسة الوساطة المالية ، وتعميق القطاع المالي ليساهم بشكل كفؤ في توفير التمويل اللازم لخلق التنمية المستدامة في المجتمع.

2- إعادة هيكلة المصارف المتخصصة لتلعب دوراً مختلفاً عن الدور الذي كانت تلعبه في السابق ، ولتكون اكثر فعالية وقدرة في دعم الأنشطة الاقتصادية التي اختصت بها لما يزيد عن 4 عقود مضت ، وينبغي ان تعمل بشكل جاد في تحصيل القروض التي منحتها والتي تجاوزت أرصدتها 10مليار دينار ، ليتم تدويرها من جديد في شكل قروض لتلك الأنشطة ، كما يمكن لها ان تُمارس دور الوساطة المالية بين المصارف التجارية والفاعلين في الاقتصاد الوطني ، ويمكن أن تنجح في ذلك لخبرتها في تمويل بعض الأنشطة المتخصصة ، ولانتشارها الجغرافي الواسع في المدن الليبية .

متطلبات تنفيد السياسة المالية في مجال دعم الإقراض (تابع)

3- ينبغي تعزيز دور مؤسسات ضمان الاقراض والائتمان ، وتعزيز متانتها المالية وثقة المؤسسات المالية فيها ، وقدرتها على حث المؤسسات المالية للانخراط في عمليات الاقراض والتمويل بشتى انواعه ، ووضع نظم محكمة لضمان الاقراض من خلال تصميم نموذج وطني مناسب لتوزيع المخاطر على جميع أطراف العلاقة ، حتي تستطيع المؤسسات المالية تخفيض درجة المخاطر الناجمة عن عمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية ، وحتى تنخرط تلك المؤسسات بفعالية في عمليات التمويل في الاقتصاد الوطني

4-لتعزيز دور الحكومة في لانخراط في عمليات ضمان الاقراض و الائتمان والتمويل عن طريق إصدار أدوات التمويل الاسلامي وعلى وجه التحديد التمويل عن طريق إصدار الصكوك الاسلامية وغيرها من الأدوات المالية ، فان الامر يتطلب وجود ادارة بوزارة المالية ، مختصة بالتمويل والدين العام وضمان الصكوك وضمان الاقراض والأدوات المالية وإدارتها ووضع السياسات العامة في مجال التمويل وضمان الاقراض.

مقترح افتراضي خطة لدعم الأنشطة الاقتصادية خلال الثلاثة سنوات القادمة (2023-2025)

يمكن أن تهدف الخطة الى رصد مبلغ 9 مليار دينار للسنوات الثلاثة القادمة ، لضمان الاقراض، بواقع 3 مليار سنويا ، وهذه المبالغ يمكن لها ان توفر فرص لتمويل ما مقداره 30 مليار دينار من التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية خلال الثلاثة سنوات القادمة ، وذلك على فرضية ان الحكومة في الثلاثة سنوات الاولى ستضمن التمويلات التي يتم منحها للأغراض المختلفة على النحو التالي :

تخصص المبالغ الواردة أعلاه على النحو الآتي:

1- المناطق الصناعية : 1.5 مليار سنويا لضمان تمويل المناطق الصناعية والتي تعتبر أساسية لبعت المشروعات الصغرى والمتوسطة ، ويمكن ان يتم تمويلها عن طريق الصكوك الاسلامية ، بضمان نسبته 25% وهذا يوفر تمويل قدره 6 مليار سنويا

2- المشروعات الصغرى والمتوسطة : 0.5 مليار دينار سنويا لضمان تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق المصارف التجاريةً، وهذا الضمان كفيل بتوفير تمويل في حدود 1 مليار سنويا من المصارف التجارية على فرضية ضمان 50% من القروض الممنوحة للمنشأة الصغرى والمتوسطة .

مقترح افتراضي خطة لدعم الأنشطة الاقتصادية خلال الثلاثة سنوات القادمة (2023-2025) (تابع)

3- الإسكان :0.5 مليار سنويا لضمان القروض الإسكانية ، وهذا المبلغ يمكن ان يوفر تمويل مقداره 2 مليار سنويا على فرضية ضمان القروض العقارية بنسبة 25% ، وذلك لقلة المخاطر المصاحبة للإقراض العقاري .

4- الزراعة والثروة الحيوانية : 0.5 مليار سنويا لضمان القروض الزراعية والحيوانية ، وهذا المبلغ يمكن ان يوفر تمويل قدره 1 مليار سنويا للأغراض الزراعية وتربية الحيوانات ، على فرضية ضمان 50% من القروض الممنوحة .

مقترح افتراضي خطة لدعم الأنشطة الاقتصادية خلال الثلاثة سنوات القادمة (2023-2025) (تابع)

ان تخصيص مبلغ 3 مليار سنويا ولمدة ثلاثة سنوات سيوفر فرص للوصول الى تمويل حجمه 10مليار سنويا بإجمالي 30 مليار خلال ثلاثة سنوات ، ويمكن ان تمول تلك الأنشطة الاقتصادية من المصارف التجارية والمؤسسات المالية عبر المصارف المتخصصة كوسيط ، حيت ان تلك المصارف يتجاوز اجمالي اصولها ما مقداره 15 مليار دينار ، وهذا يعزز دورها كوسيط أو ضامن بالإضافة الى خبرتها الفنية في المجالات السالفة الذكر ، وانتشارها الواسع في معظم المدن الليبية ، بالإضافة الى الضمانات التي ستوفرها الحكومة عبر منظومة ضمان الاقراض .